International Journal of Law Research and Studies (IJLRS)

Vol. (2), No. (2)

IJLRS

December 2023

المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية

الإصدار (2)، العدد (2)

واقع وآثار إفلاس التاجر في القانون التجاري

ياسر وليد اليامي*، أحمد سمير باحكم، عادل علي السليمي

باحث ماجستير القانون، تخصص القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية

*yasser2010@yahoo.com

مستخلص الدراسة

الإفلاس في جوهره هو الانتقال من حالة اليسر المالي إلى العسر، مما يعني عدم قدرة الفرد على الوفاء بالتزاماته المالية، عندما يصل شخص إلى هذه الحالة يُطلق عليه مُصطلح "المفلس"، وفي سياق القانون التجاري يُعرّف الإفلاس بأنه عدم قدرة التاجر على سداد ديونه المستحقة، مما يُحتّم عليه إعلان إفلاسه، هذا الإعلان يهدف إلى تصفية أصوله وممتلكاته وتوزيع قيمتها بشكل عادل بين الدائنين، وفقاً للأحكام والتشريعات المحددة في القانون التجاري. تتناول هذه الدراسة تعريف الإفلاس وشروطه وأنواعه والآثار المترتبة عليه للوقوف على بعض التفاصيل الهامة بشكل ملخص وسريع.

الكلمات المفتاحية: التاجر، الإفلاس، شروط الإفلاس، آثار الإفلاس.

The Reality and Effects of Merchant Bankruptcy in Commercial Law

Yasser Walid Al-Yami*, Ahmed Samir Bahakm, Adel Ali Al-Sulaimi

Master of Law researcher, specializing in commercial law, Faculty of Law, King Abdulaziz University, Egypt

*yasser2010@yahoo.com

Abstract

Bankruptcy, in essence, is the transition from a state of financial ease to hardship, which means the inability of an individual to fulfill his financial obligations. When a person reaches this state, he is called “bankrupt,” and in the context of commercial law, bankruptcy is defined as the inability of a merchant to pay his outstanding debts. Which makes it necessary for him to declare bankruptcy. This declaration

aims to liquidate his assets and properties and distribute their value fairly among creditors, in accordance with the provisions and legislation specified in the Commercial Code. This study discusses the definition of bankruptcy, its conditions and types, and its implications, in order to identify some important details in a brief and quick manner.

Keywords: Merchant, Bankruptcy, Bankruptcy Conditions, Bankruptcy Effects.

مقدمة

الإفلاس هو أن تعلن الشركة أنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها أمام الدائنين، وحينها تقوم الشركة بتصفية كل أملاكها وحساباتها البنكية لتسدد أكبر قدر ممكن من هذه الالتزامات ثم تخرج من سوق العمل. كما يُعرف الإفلاس على أنهُ اضطراب في أحوال التاجر المالية، حيث لا يكون قادراً على الوفاء بالتزاماته المالية ويتوقف عن سداد ديونه، وحالة الإفلاس قد يتعرض لها التاجر الفرد وقد تتعرض لها الشركة التجارية، باعتبار أن الأخيرة شخصية قانونية معتبرة قانوناً في التعامل التجاري ويسري عليها ما يسري على التاجر في العمل التجاري، هذا بالنسبة لتعريف الإفلاس بوجه عام.

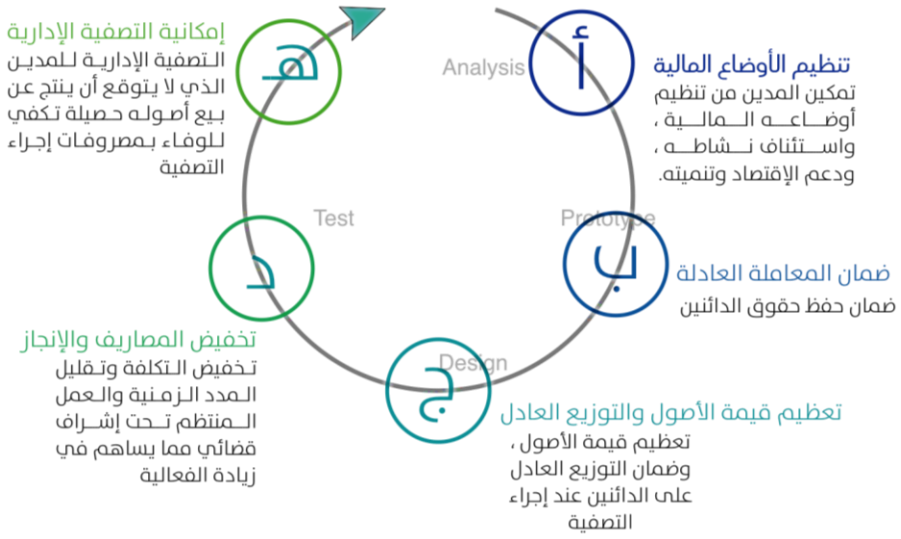

شكل (1): أهداف الإفلاس

الإفلاس في جوهره هو الانتقال من حالة اليسر المالي إلى العسر، مما يعني عدم قدرة الفرد على الوفاء بالتزاماته المالية، عندما يصل شخص إلى هذه الحالة يُطلق عليه مُصطلح "المفلس"، وفي سياق القانون التجاري يُعرّف الإفلاس بأنه عدم قدرة التاجر على سداد ديونه المستحقة، مما يُحتّم عليه إعلان إفلاسه، هذا الإعلان يهدف إلى تصفية أصوله وممتلكاته وتوزيع قيمتها بشكل عادل بين الدائنين، وفقاً للأحكام والتشريعات المحددة في القانون التجاري (1).

شروط الإفلاس

لتصنيف تاجر أو منشأة ما على أنها مَفلسة يجب توفر شرط أو مجموعة من الشروط التي تبرز حالة الإفلاس، هذه الشروط تشمل:

1. **التوقف عن دفع الديون:** يُعد هذا الشرط الأساسي والمباشر لإعلان الإفلاس التجاري، فعندما يتوقف التاجر عن سداد الديون للدائنين لفترة زمنية تتجاوز المدة المتفق عليها، يتم اعتباره مفلسًا قانونيًا، وتُتخذ الإجراءات القانونية بحقه خلال فترة إشعاره بالدفعات المستحقة.
2. **وفاة التاجر:** في حالة وفاة التاجر خلال فترة عمله أو أثناء إعلان إفلاسه، وإذا لم تكن هناك مصادر مالية دائمة لتغطية ديونه بعد وفاته، تُحصر ممتلكاته وأصوله وتباع لتسديد المبالغ المستحقة عليه.
3. **تصفية حصة التاجر:** عندما يعمد التاجر إلى تصفية حصته في الشركة أو في السوق التجاري بسبب عجزه عن سداد التزاماته المالية تُحوَّل قيمة هذه الحصة إلى الدائنين، سواء كان ذلك باتفاق مباشر معهم أو من خلال تطبيق الأحكام القانونية ذات الصلة.

أنواع الإفلاس

في القانون التجاري، ينقسم الإفلاس إلى عدة أنواع، تتضمن (3،4،5):

1. الإفلاس الاحتيالي:

يُعتبر هذا النوع الأكثر خطورة، حيث يقوم التاجر بإخفاء أمواله أو الهروب بها خارج البلاد، تكون هذه الأموال عادة ديونًا مستحقة لأفراد أو منشآت، وفي هذه الحالات تتولى الجهات القانونية والقضائية مهمة البحث عن أي ممتلكات أو أصول للتاجر لبيعها وسداد الديون، وإذا لم تُعثر على أي ممتلكات يتم ملاحقة التاجر قضائيًا وتصنيفه كإفلاس احتيالي، مما يعرضه للمحاكمة الجنائية.

2. **الإفلاس التقصيري:**

ينشأ هذا النوع من الإفلاس بسبب أخطاء شخصية من التاجر، مثل الإنفاق الزائد على النفقات الشخصية والعائلية على حساب الالتزامات المالية الأخرى، أو استثمار الأموال المستحقة عليه في الأسهم أو السندات، إذا خسر التاجر في هذه الاستثمارات يعجز عن سداد ديونه، مما يُعد تقصيرًا يعاقب عليه القانون كجنحة قانونية.

3. **الإفلاس البسيط:**

يحدث هذا النوع عندما يتعرض التاجر لصعوبات اقتصادية ناجمة عن عوامل خارجية، مثل الكساد الاقتصادي، يؤدي ذلك إلى تراكم السلع وعدم القدرة على بيعها، مما يقلل من أرباحه ويجعله غير قادر على سداد ديونه، في هذه الحالة يضطر التاجر إلى إعلان إفلاسه وتصفية أصوله لسداد الديون المستحقة.

4. **التصفية:**

يُعد هذا النوع أيضاً الأكثر شيوعاً، فيتم إغلاق الشركة وتصفية أعمالها بالكامل بما في ذلك فصل جميع الموظفين، وتُعين المحكمة وصيًا لبيع جميع الأصول الممكنة بهدف سداد الدائنين قدر الإمكان، على أن تظل الديون المتبقية بعد التصفية غير قابلة للإلغاء.

5. **إعادة تنظيم الأعمال:**

يُعد هذا النوع خياراً مناسباً للشركات التي تملك فرصة حقيقية لتحسين أوضاعها المالية، يسمح هذا النوع بإعادة هيكلة ديون الشركة، مما يمكنها من سداد الديون للدائنين على مدى فترة زمنية مع استمرارها في العمل، وتحتفظ الشركة بممتلكاتها وتستمر في عملياتها التجارية كمنشأة عاملة.

6. **تسوية ديون الأفراد ذوي الدخل العادي:**

يختص هذا النوع بالشركات الصغيرة التي تفضل إعادة التنظيم بدلاً من التصفية، فتقوم الشركة بتقديم خطة سداد إلى محكمة الإفلاس توضح فيها كيفية سداد ديونها، يختلف هذا النوع بشكل كبير عن التصفية، حيث يركز على إعادة هيكلة الديون بدلاً من تصفية الأصول وإنهاء العمليات التجارية.

أسباب الإفلاس التجاري

تواجه الشركات مجموعة متنوعة من التحديات التي قد تؤدي إلى الإفلاس التجاري، من أبرز هذه الأسباب (6) (7):

1. **عدم مراقبة الهياكل الضريبية:**

تفتقر بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى إدارة فعالة لهياكلها الضريبية فيؤدي تراكم الغرامات والتكاليف الباهظة إلى تدمير الصحة المالية لهذه الشركات مما قد يدفعها نحو الإفلاس.

2. **مشكلات الائتمان وموقع الشركة:**

يمكن أن تؤدي القضايا المتعلقة بالائتمان إلى مشكلات مالية كبيرة، بالإضافة إلى ذلك، قد يكون موقع الشركة غير مناسب مما يؤثر على قدرتها على جذب العملاء وتحقيق الأرباح.

3. **فقدان الموظفين الرئيسيين:**

فقدان الموظفين الرئيسيين أيضاً يمكن أن يكون له تأثير كبير في إفلاس الشركات، إذ يساهم في تدهور الأداء العام للشركة وعدم قدرتها على تنفيذ ما يُوكل إليها من أعمال.

4. **سوء اتخاذ القرار:**

تعاني بعض الشركات من نقص في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات المدروسة، يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات تضر بمستوى الأعمال وتعيق تحقيق الأهداف المرجوة، على سبيل المثال قد يقوم صاحب العمل بإنتاج منتج يؤمن بجودته دون دراسة تكاليف الإنتاج ومعرفة ما إذا كان هذا المنتج مربحاً للشركة، وعلى الرغم من جودة هذا المنتج لكنه غير مربح بما يكفي لدعم الشركة مالياً.

5. **ظروف السوق:**

تؤثر الظروف الاقتصادية السيئة على الأعمال بشكل كبير، فالركود الاقتصادي يمكن أن يقلل من الإيرادات ويؤدي إلى انخفاض الطلب على منتجات وخدمات الشركة، مما يجعل من الصعب الحفاظ على العمليات اليومية.

6. **سوء الإدارة المالية:**

يُعد نقص المدخرات وانخفاض الإيرادات من المشكلات الرئيسية التي تواجهها الشركات، فيلجأ أصحاب الأعمال أحياناً إلى الحصول على قروض تجارية كبيرة لتمويل عملياتهم اليومية، مما يزيد من الأعباء المالية على الشركة ويعرضها لخطر الإفلاس إذا لم تتمكن من سداد هذه القروض.

مفهوم الإفلاس في القانون المصري

يواجه بعض التجار في مصر تحديات واضطرابات تجعلهم عاجزين عن سداد ديونهم والتزاماتهم التجارية، في هذه الحالات يتعين على المحكمة المختصة بموجب القانون التجاري المصري إعلان إفلاس التاجر، يهدف هذا الإعلان إلى حماية حقوق الدائنين وضمان استرداد ديونهم عبر الوسائل القانونية وبطريقة منصفة (8).

من المهم أن نوضح أن مفهوم الإفلاس ينطبق حصراً على التجار، أما غير التجار فينطبق عليهم القانون المدني الذي يُعرف هذا الوضع بالإعسار، وفقاً لقانون التجارة المصري يُعرّف الإفلاس على أنه عملية السيطرة على أموال التاجر المدين عندما يفشل في تسديد ديونه التجارية المستحقة في مواعيدها المحددة، يشمل هذا الإجراء سلسلة من الخطوات التي تضمن حقوق الدائنين وتعمل على استعادة ديونهم بشكل عادل دون تفضيل طرف على آخر، هذا النظام يهدف إلى تحقيق توازن يضمن العدالة لجميع الأطراف المعنية (8).

شروط الإفلاس في مصر وما يترتب عليه

في مصر يتطلب إعلان الإفلاس توافر شرطين أساسيين ليُعتبر التعسر المالي إفلاساً (9):

1. يجب أن يكون المدين تاجراً، وبالنسبة لغير التجار يُطبق عليهم القانون المدني وليس التجاري كما هو الحال في الإفلاس.
2. يجب أن يكون الدين التجاري الذي يعجز التاجر عن سداده ثابتاً في ذمته ومدعماً بأوراق ومستندات رسمية.

ومن الجدير بالذكر أنه يترتب على إعلان الإفلاس رسمياً مجموعة من التداعيات التي تؤثر على التاجر المدين، وتشمل هذه التداعيات جوانب مالية وشخصية، من الناحية المالية يُرفع يد المدين عن إدارة أمواله المنقولة وغير المنقولة وتصبح تحت إشراف "مدير التفليسة" الذي يُعد الممثل الرسمي للدائنين، أما من الناحية

الشخصية فيفقد التاجر بمجرد إعلان إفلاسه رسمياً حقوقه والمسميات المهنية والسياسية، ولا يمكنه استعادتها إلا من خلال الإجراءات القانونية المناسبة (10) (11).

إجراءات إشهار إفلاس التاجر في مصر

يتطلب الالتزام بشروط وإجراءات في حالات معينة لإشهار الإفلاس، فعلى سبيل المثال (10) (11):

- **بعد وفاة التاجر:**

حيث يتعين على الورثة أو الدائنين طلب إشهار إفلاسه خلال سنة من تاريخ وفاته، شريطة أن يكون التاجر قد توقف عن سداد ديونه في موعدها قبل وفاته، وفي حال استمروا الورثة في ممارسة عمل موروثهم فعليهم سداد الديون وفقاً للأحكام القانونية المعمول بها.

- **بعد اعتزال التاجر للتجارة:**

يشترط أن يكون قد توقف التاجر عن الالتزام بسداد ديونه قبل اعتزاله، أي قبل إغلاق محله التجاري أو بيعه، ويتم طلب إشهار الإفلاس في هذه الحالة خلال سنة من تاريخ شطب اسم التاجر من السجل التجاري، لضمان حماية حقوق الدائنين وتسهيل إعادة هيكلة الديون بطريقة عادلة وفي إطار القوانين المنظمة.

مفهوم الإفلاس في القانون العُماني

يهدف القانون إلى تنظيم عملية الإفلاس في إطار تشريعي وقانوني لضمان حماية حقوق الدائنين وضمان استمرارية الأنشطة التجارية داخل سوق العمل العماني في إطار تشريعي وقانوني (12)، وفي إطار القانون العُماني يُعرف الإفلاس بأنه التوقف من قِبل المدين عن الالتزام بسداد مستحقاته المالية، مما يؤدي إلى إيقافه عن ممارسة نشاطه التجاري، وجمع وتصفية أمواله بشكل جماعي لتوزيعها على الدائنين بناءً على حجم مطالبهم (13)، كما يُعرف الإفلاس لغةً بأنه الوضع الذي ينتج عن توقف التاجر عن القدرة على تسديد التزاماته المالية المستحقة، مع إعلان رسمي بعدم قدرته على الوفاء بهذه التزامات بدون الحاجة إلى تبرير الأسباب الفعلية لحدوث هذا الوضع (14).

شروط الإفلاس في القانون العماني

في قانون الإفلاس العماني هناك شروط محددة يجب توافرها لإعلان إفلاس التاجر، هذه الشروط تضمن أن إعلان الإفلاس يتم بشكل قانوني ومنظم وفقاً للأحكام المحددة في قانون الإفلاس العماني، وهذه الشروط هي (15):

1. يتوجب أن يكون التاجر المدين هو الشخص الذي يجعل التجارة حرفته الأساسية ويعمل بها بشكل مستمر، مع امتلاكه الأهلية القانونية اللازمة لممارسة الأعمال التجارية.
2. يجب أن يكون التاجر بالغًا وعاقلاً راشدًا، حيث يُعتبر السن القانوني للرشد هو 18 عامًا. ويمنح الأشخاص الذين لم يبلغوا هذا العمر بعد، ولكن تم ترشيدهم، إذناً بممارسة التجارة.
3. يجب أن تكون التجارة الممارسة للعمل مخصصة للتاجر المدين نفسه، أي أنه يجب أن يكون يدير الأعمال بحسابه الشخصي ولصالحه.
4. يتعين أن يثبت التاجر استمراريته في العمل التجاري، مما يعني أنه يُدير أعماله بشكل دوري ومستمر دون انقطاع.

آثار الحكم بإشهار الإفلاس في القانون العماني

يترتب على حكم إشهار الإفلاس في القانون العماني آثار عِدة تؤثر على التاجر المفلس وممتلكاته بشكل كبير، فيفقد التاجر المفلس بعض الحقوق السياسية والمدنية، ويُمنع من التصرف في أمواله بشكل مستقل مثل البيع أو الشراء، حتى يتم إعادة اعتباره قانونيًا، هذا يعني أنه يجب عليه الالتزام بالقوانين المتعلقة بإجراءات التفليسة حتى تنتهي مدة التفليسة (13).

الحلول بعد صدور الحكم في القانون العماني

بعد صدور حكم الإفلاس في القانون العماني، يلجأ الدائنون إلى عدة خيارات لحل المشكلة، منها (13):

1. منح التاجر صلحًا بسيطًا، الذي يسمح له بمواصلة نشاطه التجاري.
2. منح التاجر صلحًا مرتبطًا بالتنازل عن جميع الأصول، مع الشرط براءته من الديون التجارية المستحقة.
3. إجراء تصفية لجميع أصول التاجر بواسطة مجموعة الدائنين، حيث يتم توزيع الأموال وفقاً لنسبة الدين المُستحق لكل منهم.

4. إغلاق التفليسة في حال عجز الموارد عن تغطية النفقات المستحقة.
5. إذا كان التاجر حسن النية فمن المحتمل أن يحصل على صلح وقائي يُعرف بالصلح الاحتياطي، الذي يمكن أن يحميه من التفليس.

خاتمة

قانون الإفلاس يتيح للتاجر أو الشركة فرصة للعودة إلى السوق التجاري من جديد، حيث يمكنهما بدء صفحة جديدة عبر التخلص من الديون غير المستطاعة، وتنظيم عملية سداد الديون للدائنين، يتم ذلك بالاستناد إلى تصفية الأصول والموارد المتاحة للتاجر أو الشركة المدينة التي قد تكون متاحة للبيع والتصفية.

يترتب على حكم الإفلاس وإعلانه العديد من التداعيات السلبية على التاجر في مختلف الجوانب، من هذه الآثار ما يلي (17):

1. فقدان التاجر لحقوقه في التصرف بجميع أصول شركته، مثل الحسابات المصرفية والعقارات والمعدات.
2. تغطية معظم الديون غير المضمونة في حالة الإفلاس، مما يجبر التاجر على تسديدها أو تحمل العواقب القانونية.
3. الحاجة لطلب إذن للسفر إلى خارج البلاد في حال وجود ديون متبقية، مما يقيد حركة التاجر وفرصه الدولية.
4. تأثير الإفلاس على قدرة التاجر على الحصول على ائتمانات أو قروض في المستقبل، مما يعوق نمو عمله واستمراريته التجارية.
5. إعطاء الوصي الصلاحية في التصرف بأصول التاجر، سواء بتسليمها للدائنين أو بعرضها للبيع في المزاد العلني، مما يزيد من تعقيدات وضعه المالي.
6. فقدان التاجر للحق في اتخاذ أي إجراءات قانونية تتعلق بشركته أثناء فترة التفليسة، مما يضعه في وضع قانوني صعب يتطلب حلولًا واضحة وفعالة.

لا تتوقف آثار إعلان إفلاس التاجر عليه فقط، وإنما تمتد هذه الآثار لتُؤثر على الدائن، وفيما يلي هذه الآثار (18):

1. تحويل ديون المفلس إلى مستحقات قابلة للسداد، مع توقف الفائدة عليها منذ بدء الإجراءات القانونية.

2. عدم استرداد المبالغ المستحقة بشكل كامل، مع تخصيص جزء من أموال التاجر المفلس للدائنين، مما يؤثر على استمرارية أعمالهم التجارية.
3. تصنيف الدائنين إلى فئات ذات أولويات متفاوتة من قبل الجهة المسؤولة عن توزيع الأصول، مما يؤثر على توقيت استرداد مبالغهم.
4. التأخر في استلام المدفوعات المستحقة لهم، مما يؤثر على سيولتهم المالية وخططهم التجارية.
5. تعطيل أعمالهم التجارية ومواجهتهم لمخاطر فقدان الأموال أو الصفقات المالية المتعلقة بالتعاملات مع التاجر المفلس.

المراجع

1. "Bankrupt", Cambridge, Retrieved 8-9-2018. Edited."
2. "مفهوم الإفلاس التجاري"، farrajlawyer، اطّلع عليه بتاريخ 8-9-2018. بتصرّف.
3. JACOB SILVERMAN, ED GRABIANOWSKI, "How Bankruptcy Works", howstuffworks, Retrieved 8-9-2018. Edited.
4. "Types of Business Bankruptcy", thebalancesmb, Retrieved 30/1/2022. Edited.
5. "What You Need to Know About Business Bankruptcies in the US", dnb, Retrieved 30/1/2022. Edited.
6. "Business Bankruptcy Primary Causes", bakerassociates, Retrieved 30/1/2022. Edited.
7. "What Are the Causes of Business Bankruptcy?", smallbusiness.chron, Retrieved 30/1/2022. Edited.
8. "تعريف وخصائص الافلاس طبقاً للقانون المصري"، محامي مصر، اطّلع عليه بتاريخ 2022/2/13. بتصرّف.
9. "تعريف وخصائص الافلاس طبقاً للقانون المصري"، محامي مصر، اطّلع عليه بتاريخ 2022/2/13. بتصرّف.

10. "مفهوم الإفلاس والتسوية القضائية"، محامي مصر، اطّلع عليه بتاريخ 2022/2/13. بتصرّف.

11. "بحث قانوني و دراسة حول الإفلاس في القانون التجاري المصري"، محاماة نت، 2022/4/17، اطّلع عليه بتاريخ 2022/4/17.

12. عُمان ديلي، "قانون الإفلاس يعزز بيئة الأعمال عبر إعادة هيكلة الإجراءات لتخطي الدين"، عُمان ديلي، اطّلع عليه بتاريخ 2022/2/19. بتصرّف.

13. فراج للمحاماة ، "مفهوم الإفلاس التجاري "، فراج للمحاماة ، اطّلع عليه بتاريخ 2022/2/19. بتصرّف.

14. "تعريف و معنى الإفلاس في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي"، المعاني، اطّلع عليه بتاريخ 2022/4/17. بتصرّف.

15. محاماة (2016/10/20)، "بحث و دراسة حول الإفلاس التجاري وفقا لقانون التجارة العماني "، محاماة، اطّلع عليه بتاريخ 2022/2/19. بتصرّف.

16.investopedia, "What Is Bankruptcy?", investopedia, Retrieved 24/2/2022. Edited.

17."Consequences of bankruptcy", afsa, Retrieved 2/4/2022. Edited.

18."Consequences of bankruptcy: Overcoming the effects of a company closure", kmu.admin, Retrieved 2/4/2022. Edited.